

1. الفصل الاول

1.1. مقدمة :

تشهد دولة السودان طفرة غير مسبوقه خلال السنوات الماضية في مجالات عدة لتطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة لكافة المناطق، كما أن حجم المشاريع المطروحة للتنفيذ في الدولة ضخم جدا ويحتاج إلى إدارة استثنائية لكي يتم تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد لها وبالجودة المطلوبة إلا أننا نلاحظ تأخر تنفيذ تلك المشاريع لأسباب عدة بل ان بعضها يتعثر ويتوقف لسنوات وبسبب العديد من المشاكل ، سنتناول بشيء من التفصيل المشاكل والمسببات لهذه الظاهرة (إن صحت التسمية) والتي يتشارك فيها القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء وينسب مختلفة .

يعتبر تأخر تنفيذ المشاريع الحكومية من حيث أسلوب الترسية، وكذلك صعوبة اجراء التعديلات وتعديل المواصفات واستحداث بنود الاعمال بعد الترسية وعدم توفير السيولة المناسبة للمشروع والتي تواكب مبالغ المستخلصات المرفوعة من الجهة المالكة للمشروع وطول إجراءات الصرف لمستحقات المقاول المقذ مما يشكل عائقاً للمقاول لتنفيذ التزاماته ومن الأسباب أيضا صعوبة دخول الاستشاريين والمقاولين الأجانب وقلّة الوظائف الهندسية لدى قطاعات الدولة وضعف الامتيازات للمهندس المالية والوظيفية مع كبر المسؤولية الملقاة على عاتقه .

كما تواجه صناعة التشييد في السودان مشكلة حقيقية تتمثل في قلة الكوادر المؤهلة لديها في اقتراح ودراسة وتصميم وطرح والاشراف ومتابعة (الاشراف) المشاريع الهندسية ، مما يؤدي الى وجود أخطاء في تصميم وطرح المشاريع وكمياتها وبنودها، ومن أسباب التعثر أيضاً اعتماد بعض الجهات على المكاتب الاستشارية غير المؤهلة والتدخل في عمل الاستشاري من قبل المختصين بالجهة بشكل مبالغ فيه أولاً وعدم محاسبة الاستشاري المصمم على الأخطاء التي تقع وانخفاض خبرات الإدارة التي تطرح المشروع وكذلك طرح المشروع دون وجود تصميم

للمشروع أو قد يكون الطرح بمواصفات قديمة أو وجود أخطاء في التصميم وكذلك قد تعتمد الجهة إلى التعديل على المشروع بعد الترسية واختلاف الكميات في الطبيعة عن المطروح في العقد وقد يكون التعثر ناتجا عن عدم كفاية الجزاءات أو تطبيقها على المقاول ومن الأمور التي قد تتسبب بها الجهة وتؤدي إلى التعثر الخلل في صياغة عقود الإشراف ومن ذلك عدم صياغة المتطلبات اللازمة لتأهيل المكاتب الاستشارية وعدم صياغة مؤهلات المهندسين المطلوبة بشكل مناسب، عدم مساءلة الاستشاري عن التأخر وأخيرا عدم كفاية الجزاءات مقابل التقصير والإهمال والتأخر في استلام الأعمال المنفذة وقد ينتج التأخير من خلال العلاقة بين الجهة والاستشاري وتكون على صورة ممارسة بعض أدوار الاستشاري الإشرافية والتي قد تكون ناتجة اما عن عدم الثقة بالاستشاري أو القيام بأعمال المراجعة مع الاستشاري بشكل مبالغ فيه أو سحب بعض الصلاحيات من الاستشاري أو تحمل المسؤوليات عن الاستشاري أو التدخل في اعتماد المخططات والمواد بأنواعها ناهيك عن طول الاجراءات المالية والإدارية التي تعتمدها الجهة في تنفيذ المشاريع وصرف المستحقات حيث يؤثر على السرعة المطلوبة للإنجاز .

يعتبر المقاول المحرك الرئيسي لأي مشروع تم ترسيته وهو الذي ينفذ في الميدان ويخرج المشروع بصورته النهائية فعليه تقع المسؤولية الأكبر لإنجاز العمل في الوقت المحدد وبالشكل المطلوب وقد ساهمت بعض الاسباب العائدة للمقاول بتأخر تنفيذ المشاريع ومنها كثرة المشاريع التي ينفذها في وقت واحد وضعف الخبرات الفنية لديه وضعف الخبرة الإدارية وضعف الإمكانيات المالية وعدم دراسة الموقع ومعرفة كافة تفاصيله وما يحتاج إليه من أعمال وعدم قراءة المواصفات والمخططات للمشاريع المطلوبة وتقديم أسعار خاطئة أو التسعير غير المتوازن للبنود أو إسناد الأعمال من الباطن لمقاولين غير مؤهلين.

مع الاحاطة الى ان هذه الاسباب ليست متسلسلة وتختلف الاسباب وحجم تأثيرها على المشروع ونسبتها وترتيبها باختلاف المشاريع.

في هذه الدراسة نستعرض الاسباب الشائعة لحدوث النزاعات الهندسية في صناعة التشييد و أنواع العقود الهندسية و التزامات أطراف التعاقد أي حقوق و واجبات كل طرف ،و إلقاء الضوء على الوسائل الحديثة لفض النزاعات في العقود الهندسية والإنشائية و إلقاء الضوء على التحكيم بشكل خاص حيث يلعب التحكيم دورا هاما كآلية لفض المنازعات الناشئة في العقود الهندسية ،

لما لهذه العقود من خصوصية وتشعب فضلاً عن حجمها و المدة الطويلة التي يستغرقها إنجازها و حصول مستجدات و أمور غير منظورة أو متوقعة خلال تنفيذ الأشغال فيها ، والذي يتسم بالسرية والتخصصية و السرعة في فض النزاع مع التحرر من قيود القواعد القانونية سواء كانت تلك القواعد موضوعية أو إجرائية ، ما لم تكن متصلة بالنظام العام.

2.1 مكونات البحث :

2.1.1 مجال البحث:

من خلال خبرة الباحث في مجال صناعة التشييد في السودان فقد لاحظ أن هنالك العديد من المشروعات تتعرض الى تعثر و زيادة في التكلفة والزمن ، ومنها ما يصل الى مرحلة المنازعات أمام المحاكم و هيئات التحكيم و هذه الظاهرة تعتبر ظاهرة سلبية و مؤثرة على مخرجات صناعة التشييد.

2.2.1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في معرفة الاسباب التي تؤدي الى حدوث مشاكل والنزاعات وبالتالي تأخر تنفيذ المشاريع الهندسية التي اصبحت سمة واضحة في صناعة التشييد في السودان والتعرف على انواعها و كذلك طرق فض هذه المنازعات ، و اهمية العقود في الحد من هذه الظاهرة.

3.2.1 أسئلة البحث:

تتلخص أسئلة البحث في الآتية:

1. هل تعتبر ظاهرة تعثر المشروعات و الزيادة في التكلفة و الزمن من الظواهر الشائعة في السودان؟
2. هل يرجع السبب وراء هذه الظاهرة الى قصور في أداء مهام أطراف المشروع؟
3. هل تعتبر مستندات المشروع بما فيها العقد مؤشراً لحدوث هذه الظواهر؟
4. هل هنالك آلية للحد من حدوث هذه الظاهرة؟

4.2.1 فرضيات البحث:

إعتمد البحث على الفرضيات الآتية:

1. هنالك زيادة مضطردة لظاهرة المنازعات في مشاريع التشييد.
2. إمام أطراف المشروع بطبيعته و الأدوار المناطة بهم يساعد على التقليل من حدوث تلك الظاهرة.
3. القصور في إعداد العقد و المستندات يساعد على حدوث هذه الظاهرة.
4. الطرق المتبعة في تنفيذ المشروعات لا تعمل على حماية المشروعات لحدوث هذه الظاهرة.

5.2.1 أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في الآتي:

1. تزايد ظاهرة المنازعات في صناعة التشييد جعل البحث عن سبل حل تلك المنازعات يشكل امراً هاماً لكل القطاعات.
2. زيادة حجم وتعقيد المشروعات الإنشائية والهندسية، مما يستدعي زيادة الاهتمام بالتحكيم وتنمية مهارات المهندسين في التحكيم الهندسي، وحل المنازعات، وتزويدهم بالمهارات المطلوبة في إعداد وصياغة العقود وإدارتها، بما يضمن تجنب المؤسسات الدخول في المشاكل والنزاعات القانونية.
3. حل المنازعات في صناعة التشييد مبكراً يساعد على توفير الموارد المختلفة ، و هذا يتطلب بذل الجهود البحثية و التطبيقية لتحقيقه.

6.2.1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى :

1. الاقلال من ظاهرة تعثر المشروعات في السودان.
2. توضيح أهمية المعرفة التامة بأنواع العقودات و واجبات و مهام أطراف المشروع.
3. التعرف على الاسباب المؤدية للمنازعات و كيفية الاقلال منها.

4. نشر الوعي القانوني وثقافة فض المنازعات بالطرق الودية والرسمية.

7.2.1 منهجية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث و لدراسة موضوع البحث من خلال أسئلة البحث فإن الباحث اتبع منهجية علمية لاعداد هذا البحث أعتمدت على إطارين كالاتي:

1. الاطار النظري:

اعداد اطار نظري في مجال البحث من خلال الاطلاع على الكتب والبحوث و المنشورات العلمية التي تتعلق بالموضوع.

2. الاطار العملي:

في هذا الاطار سيتم اتباع المنهج التحليلي و ذلك بجمع المعلومات بتحديد عينة من مجتمع الدراسة واستخدام آلية الاستبيان و من ثم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل البيانات المتحصل عليها و تفسير النتائج على هدي الاطار النظري و من ثم التوصل الى توصيات عامة في المجال تعمل على الحد من هذه الظاهرة و تدعم متخذي القرار لتبني سياسات ناجحة في صناعة التشييد في السودان.

8.2.1 تنظيم البحث:

ينقسم البحث الى خمسة فصول كالاتي :

الفصل الاول: هو عبارة عن مدخل للبحث ويوضح مكونات البحث و اسئلته و فرضياته و المنهجية المتبعة فيه للوصول الى النتائج.

الفصل الثاني: تناول مراحل مشروع التشييد و مرحلة التعاقد و انواع العقود و المطالبات في صناعة التشييد.

الفصل الثالث: تحدث هذا الفصل عن اسباب المنازعات و انواعها و طرق فض المنازعات المختلفة و تحدث عن التحكيم كآلية لفض المنازعات.

الفصل الرابع: فيه عرض كامل لجمع و تحليل و مناقشة نتائج الاستبيان و التي تم تحليله عن طريق برنامج الـ (SPSS).

الفصل الخامس: و الذي يحوي الخلاصة و التوصيات و الدراسات المستقبلية.